المؤسسات والتنمية فى ظل المقاييس الدولية

دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر.

Institutions and Development under international standards

.Analytical study of the case of Algeria

بلقربوز مصطفى

جامعة بشار، الجزائر، mostafarahouia@live.com

تاريخ الاستلام: 2018/10/19 **تاريخ القبول:** 2018/11/12 **تاريخ النشر:** 2019/03/06

ملخص:

الهدف من هذه الورقة البحثية هو تحديد أثر الحوكمة على نوعية المؤسسات، بالاعتماد على المؤشرات العالمية للحوكمة الستة (06) المعروفة (السيطرة على الفساد، فعالية الحكومة، الاستقرار السياسي، جودة التشريعات، سيادة القانون، المشاركة والمساءلة)، وذلك من خلال استبيان تم تقسيمه على مجموعة من موظفي مؤسسات الدولة، حيث تم تحليل هذه البيانات عن طريق برنامج SPSS.

أظهرت النتائج أن كل من المؤشرات الستة للحوكمة لها أثر على نوعية المؤسسات، مما يؤكد لنا أن للحوكمة دور مهم في تحسين نوعية المؤسسات، التي تنعكس بالإيجاب على التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، مؤشرات الحوكمة، المؤسسات، التنمية الاقتصادية.

تصنيفات JEL : O17

Abstract :

The aim of This paper is to determine the impact of governance on the quality of institutions, based on the six internationally recognized governance indicators (control of corruption, government effectiveness, political stability, quality of legislation, rule of law, participation and

المؤلف المرسل: بلقربوز مصطفى، **الإيميل:** mostafarahouia@live.com

accountability). On a group of employees of state institutions, where these data were analyzed by the SPSS program.
The results showed that each of the six indicators of governance has an impact on the quality of institutions, which confirms to us that governance plays an important role in improving the quality of institutions, which is positively reflected on economic development.
Keywords: Governance, Governance Indicators, Institutions, Economic Development.
JEL Classification: O17.

1. المقدمة :

رغم أهمية المؤسسات في الجانب الاقتصادي، إلا أن دورها تم إهماله من طرف نظريات النمو والتنمية، وذلك من خلال التركيز على الجانب الكمي مثل العمالة ورأس المال المادي والبشري، لكن في وقتنا هذا وبعد قيام المؤسسات المالية بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وفشلها، أصبح هناك اهتمام متزايد بالجانب المؤسساتي خلال فترة التسعينات من القرن الماضي والعمل على تطبيق الحوكمة داخل المؤسسات لان أغلب الدول المتطورة حققت نجاح كان سببه تطبيق الحوكمة، والهدف منها هو تحسين الأداء المؤسساتي الذي ينعكس بالإيجاب على التنمية الاقتصادية في البلاد، وعلى هذا الأساس فإن هناك علاقة بين كل الحوكمة والأداء المؤسساتي الذي هو سبب ارتفاع معدلات النمو وتحقيق التنمية في كثير من البلدان (شقبقب عيسى، عدلي إبراهيم، 2016، ص 282).

إن الجزائر من بين الدول النامية التي تملك موارد معتبرة في جميع الميادين إلا أنها لم تستطيع تحقيق ما هو واجب تحقيقه من خلال هذه الموارد، حيث أن معدل نمو الناتج الداخلي الحقيقي فيها بلغ 3% خلال سنة 2013، وهذا المعدل يبقى ضعيفا مقارنة بما تملكه من خيرات اقتصادية، عكس بعض الدول النامية الأخرى التي استطاعت أن تحقق معدلات نمو لا بأس بها في هذا المجال (Organisation de coopération et de développement économiques, 2018, Perspective economique en afrique,www.africaneconomicoutlook.org)

1.1. إشكالية البحث: تتمثل إشكالية البحث فى السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير الحوكمة على نوعية المؤسسات فى إطار تحقيق التنمية الاقتصادية ؟

والذي يتفرع بدوره إلى الأسئلة الآتية:

- ما هو تأثير الحوكمة على الهيكل المؤسساتي؟
- ما مدى فعالية مؤسسات الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية ؟
- ما أهمية النمذجة القياسية في تبيان أثر الحوكمة في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟

2.1. فرضيات البحث:

- الهيكل المؤسساتي لا يتأثر بالحوكمة ؛
- لمؤسسات الدولة دور مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية؛
- للنمذجة أهمية بالغة في تبيان أثر الحوكمة في المؤسسات وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية؛

3.1. أهداف الدراسة:

- تحليل وتوضيح مدى أهمية مؤسسات الدولة في دعم عملية التنمية الاقتصادية، والبحث عن الإستراتجية الواجب إتباعها من طرف الدول النامية لتحقيق ذلك؛
- محاولة توضيح أثر الحوكمة من خلال مؤشراتها (06) الستة على نوعية المؤسسات.

4.1. المنهج المتبع:

للإجابة على الإشكالية وتبعا لطبيعة الدراسة سوف نستخدم كل من المنهج الوصفي، المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي. وذلك لغرض عرض الأدوات الرياضية لمعالجة المعطيات الكمية إلى غاية الوصول إلى الهدف المطلوب.

2. مفهوم الحوكمة:

الحوكمة لغويا تعنى الحكم أو التحكم أي السيطرة على الأوضاع داخل المؤسسة من خلال قوانين تضبط العلاقات داخلها، أما من الناحية الاصطلاحية فقد عرفها صندوق النقد الدولي "الإدارة الرشيدة للمؤسسات من خلال مجموعة من القوانين والقواعد، بحيث تكون هذه الإدارة مبنية على الشافية" (يحياوي إلهام، بوحديد ليلى، 2014، ص 61).

كما تعرف كذلك على أنها عملية إشراف على المؤسسة، حيث أن المؤسسة تكون مسؤولة عن كل ما يحدث وعملها يتمثل في تحقيق أهدفها من خلال مواردها المتاحة بحيث يجب أن تدار بحكمة وبطريقة فعالة، فالحوكمة ترتبط بالإشراف والضمان وليس بالعمل في حد ذاته أي أن المؤسسة يجب أن تدار بطريقة جيدة (ريتشيل بلاكمان، 2010، ص 05).

1.2. خصائص الحوكمة: هناك ثمانية خصائص للحوكمة وهي كما يلي:

- **المشاركة:** يجب أن تقوم كل من المرأة والرجل بالمشاركة في وضع وصياغة القوانين.
- **قواعد القانون:** تتطلب الحوكمة أطر قانونية عادلة ويجب تنفيذها بنزاهة كما يجب حماية حقوق الإنسان ولاسيما حقوق أصحاب الملكيات.
- **الشفافية:** تنفيذ ما تم صياغته وفق ما هو مسطر، مع توفير المعلومات لدى الجميع
- **الاستجابة:** قيام المؤسسات بدراسة كل متطلبات المجتمع والعمل على تلبيتها وفق قواعد القانون.
- **توافق الآراء:**توجد لدى المؤسسات العديد من الجهات الفاعلة والعديد من الآراء التي يجب أن تتوافق بناءا على التشاور وإدراجهم في تسيير المؤسسة.
- **الإنصاف والشمولية:** يجب أن يكون كل الناس سواسية أما القانون دون تمييز.
- **الفعالية:** إن مؤسسات الدولة مهامها وهو القيام بتحقيق جميع متطلبات واحتياجات المواطنين بناءا على الموارد المتاحة وذلك باستخدام الأمثل لهذه الموارد مع العمل على حماية البيئة.
- **المساءلة:** أي أن كل من الحكومة وكذلك القطاع الخاص يكون خاضع للمساءلة أمام الشعب سواء كانت القرارات المتخذة من طرفهم داخلية أو خارجية (Yap Kioe , 2009,P 02 Sheng).

2.2. المؤشرات العالمية للحوكمة: هناك ستة (06) مؤشرات للحوكمة وهي كالأتي:

1.2.2. مؤشر السيطرة على الفساد: ويعبر هذا المؤشر على مدى قدرة السلطة العامة على تحقيق مكاسبها، والعمل على محاربة الفساد بجميع أشكاله، والمحافظة على المصالح العامة (بسام عبد الله البسام،

2014، ص 12).

2.2.2. مؤشر فعالية الحكومة: يتم قياس هذا المؤشر من خلال الخدمات المقدمة للأفراد و أن تكون ذات جودة عالية وهذا يكون مقترنا بالاعتماد على قوانين وأنظمة فعالة وذات جودة عالية (كيفين بروان، سارة ريبوتشي، 2009، ص 10).

3.2.2. مؤشر الاستقرار السياسي: يقيس هذا المؤشر احتمال زعزعة إستقرار الحكومة أو حدوث إنقلاب غير شرعي واستخدام العنف ذو الطابع السياسي.

4.2.2. مؤشر جودة التشريعات وتطبيقيها:يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات ولوائح من شانها مساعدة التنمية فى القطاع الخاص، ووجود قوانين التي تنظم حياة الناس (بسام عبد الله البسام، 2014، ص 12).

5.2.2. مؤشر سيادة القانون: ونعني بسيادة القانون أن كل من الشعب والمؤسسات وكل القطاعات سواء العام أو الخاص سواسية أما القانون، حيث يتم تطبيقه بفعالية ومحاربة ما يسمى بفجوة القانون (المركز اليمنى لقياس الرأي العام، 2005، ص 6).

6.2.2. مؤشر المشاركة والمساءلة: من خلال هذا المؤشر نستطيع قياس مدى قدرة الشعب على المشاركة في اتخاذ القرارات ورسم الإستراتجيات دون أن ننسى حرية التعبير والإعلام.

3. مفهوم المؤسسة:

تعرف المؤسسات بأنها مجموعة من القوانين التي تحكم اللعبة فى المجتمع، أي أنها تلك القوانين والقواعد التي تنظم معاملاتهم سياسيا، اقتصاديا و اجتماعيا، بالإضافة إلى ما يعرف بهيكل الحوافز المتمثل فى تركيبة تكلفة المبادلات وضمان الاستمتاع بالعائد على النشاطات (على عبد القادر، 2007، ص 2).

1.3. تصنيف المؤسسات: تنصف المؤسسات إلى ثلاثة أصناف منها المؤسسات حسب الشكل وتظم المؤسسات الرسمية وأخرى غير رسمية، وحسب المستوى والتي بدورها تنقسم إلى أربع مستويات(مؤسسات مرتبطة بالهيكل الاجتماعي للمجتمع، مؤسسات مرتبطة بقواعد اللعبة ،مؤسسات مرتبطة بلعبة اللعبة، ومؤسسات مرتبطة بآليات التخصيص)، بالإضافة إلى التصنيف الثالث الخاص بأنواع المؤسسات منها ما

هو اقتصادي، سياسي، اجتماعي وقانوني.

2.3. نظريات المؤسسات: هناك عدة نظريات مفسرة للمؤسسات ولها علاقة بالسلوك البشري.

1.2.3. نظرية تكاليف المعاملات: لقد عرف رونالد كوس (1910 – 2013) في مقاله حول مشكل التكلفة الاجتماعية، والتي كان لها أثر حول النظرية القانونية والاقتصادية، والاعتماد على القانون في مجال التحليل الاقتصادي، حيث أن مفهوم تكاليف المعاملات كان له علاقة بمعرفة ودراسة النظام القانوني ودور وجود أو غياب حقوق الملكية كما أهتم بجانب التلوث البيئي الناتج عن نشاط المؤسسة، هذا الاهتمام بالهيكل المؤسساتي وخاصة تكاليف المعاملات كان له دور في معرفة التنظيم الصناعي والاقتصاد البيئي، ومنه فإن هذه النظرية كان لها دور في الحفاظ على البيئة وإدارة أعمال المؤسسة بفعالية، حيث نقطة بداية هذه النظرية جاءت في مقاله نشرت في عام 1937 من طرف رونالد كوس حول أصل المنظمات الاقتصادية، والتي افترض فيها انه في حالة الدخول إلى السوق هناك تخفيض تلقائي للتكلفة من خلال العلاقات المباشرة بين الأفراد، و انه في حالة غياب التنسيق من خلال الهيكل الإداري تكون هناك تكاليف ثقيلة يتحملها الأفراد، مثلا في حالة وجود عشرة أفراد في السوق من أجل إبرام صفقة، فهنا من الضروري على الأقل إبرام عشرة عقود، كل شخص مع شخص لكن في حالة وجود منسق بينهم وهو عبارة عن وكيل مركزي فهنا من الممكن تخفيض عدد العقود وبتالي تخفيض تكاليف المعاملات بين الأفراد، والتي يمكن أن تكون بين الأشخاص التسعة والوكيل المركزي (إمانويل مارتان، 2016، ص 01).

2.2.3.نظرية الوكالة: عرفت هذه النظرية في الفكر الاقتصادي خلال فترة السبعينات من القرن الماضي والتي تستند مفاهيمها إلى الاقتصادي المعروف أدم سميث، حيث تطرق إلى الفصل بين الملكية والسيطرة فى كتابه المعروف " **ثروة الأمم**"، حيث تعتمد هذه النظرية على العلاقة القانونية التي تحكم أطراف عقد الوكالة (علاقة الوكيل بالموكل)، ومنه فإن عقد الوكالة يعرف على انه بموجبه يلتزم شخص أو عدة أشخاص (الموكل) اتجاه شخص أخر وهو الوكيل من اجل القيام بأعمال باسمه، كما ترتكز نظرية الوكالة على العلاقة التي تنشأ بين طرفين هما الموكل أو الأصل من جهة والوكيل من جهة أخرى، حيث يتم تحديد الوكالة وفق شروط واضحة ومحدودة وضمن العقد والتي تكون صريحة وضمنية و من خلالها يلتزم كل من الموكل أو

الوكيل مكلف بالقيام بأنشطة معينة لصالحه كما يفوضه باتخاذ القرارات نيابة عنه (بتول محمد نوري، علي خلف الله، 2011، ص 11).

3.2.3.نظرية حقوق الملكية: تعمل هذه النظرية على فهم عمل مختلف المؤسسات حيث نجد أصولها في أعمال كل من alchain, demsetz, furubotn و pejovich، أما مفهوم حقوق الملكية عرف من طرف pejovich كما يلي " حق الملكية ليس المقصود به هو العلاقة بين الأفراد فيما بينهم، بينما يتعلق بعلاقة الأفراد مع مختلف الأشياء فيما يخص عملية الاستغلال" حيث لا يكتمل هذا الحق إلا بتوفر شرطين أساسين هما على التوالي:

- انفرادية الفرد في استعمال الأشياء.
- قابلية انتقال هذه الأشياء من شخص إلى أخر.

فالشرط الأول المقصود به أن الفرد يكون هو الوحيد الذي له الحق في استعمال واستغلال هذا الشيء، أما الشرط الثاني فيكمن في أن هذا الشيء يكون قابل للانتقال من شخص إلى أخر عن طريق البيع، أي وجود أربعة أطراف هما البائع والمشتري بالإضافة إلى الشيء المبيع وثمن البيع (عبد الفتاح بوخمخم، 2012، ص 20).

4. حوكمة المؤسسات وعلاقتها بالتنمية.

1.4. حوكمة المؤسسات: أصبحت حوكمة المؤسسات تحتل مكانة مرموقة لدى العديد من الدول سواء المتقدمة أو السائرة في طريق النمو، وذلك لمدى أهميتها في تحسين نوعية المؤسسات وبالتالي رفع معدلات النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا كله راجع إلى مدى أهمية المؤسسات في تحقيق ذلك إلى جانب كل الإمكانيات المادية والمعنوية والمالية مثلما حدث في كل من بوتسوانا وجنوب إفريقيا، لذا وجب على هذه الدول السعي والعمل من أجل حوكمة مؤسساتها التي لها دور كبير في التغيير المؤسساتي.

1.1.4. الحوكمة والأداء المؤسساتي: مصطلح الأداء ليس حديثا حيث أن هناك عدة دراسات وأبحاث تناولت هذا الموضوع غير أنه لا يوجد تعريف موحد لهذا المصطلح لعدة أسباب، ولكن التعريف الشائع للأداء هو مدى بلوغ الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة والتي تشمل جميع الجوانب على أن

تكون هذه الأهداف المحقق قائمة على معادلة تشمل متغيرين هما التكاليف و العوائد فكلما كانت العوائد أكبر من التكاليف كلما كان هناك أداء جيد بالنسبة للمؤسسة، وهذا يكون عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لدى المؤسسة بمختلف أنواعها، وتحسين الأداء يتطلب العمل على حوكمة المؤسسة من أجل العمل على تحسين جودتها، تبقى مسألة الحكم على الأداء قائما دائما على الأهداف المرجوة والتي تم تحقيقها فعلا، والأداء المؤسساتي يبقى دائما مربوط بالعامل البشري الذي هو الوسيلة والعامل المهم داخل المؤسسة سواء كانت هذه المؤسسة خدماتية أو ربحية (تجارية)، وسواء كانت عامة أو خاصة أي تابعة للقطاع العام (مؤسسات الدولة)، أو تابعة للقطاع الخاص والتي غالبا ما تشمل المؤسسات ذات الطابع الربحي، كما أن الممارسة السليمة والصحيحة لحوكمة المؤسسات تساعدها على فتح عدة أبواب تشمل الجانب الاقتصادي (يحياوي إلهام، بوحديد ليلى، 2014، ص 61) .

2.1.4. الحوكمة والتغيير المؤسساتي: تعمل الحوكمة على تحسين نوعية المؤسسات فيما يخص الأداء والتكييف و الاستقرار، خاصة في حالة الأزمات، لأن ضمان قيام مؤسسات الدولة بمراعاة القرارات والإجراءات(المساءلة) تجعلها أكثر كفاءة وفعالية في توفير كل الاحتياجات والمتطلبات الخاصة بالمجتمع (الأداء)، كما أن المشاركة من طرف الشعب فيما يخص صنع القرار تساعد كذلك المؤسسات على أن تصبح أكثر استجابة، وأن تحظى بمزيد من الشرعية خاصة عندما تواجه خيارات صعبة في ظل ندرة الموارد (القدرة على التكييف)، كما أن العلاقة بين مبادئ الحوكمة والمؤسسات تمكن الدولة من القدرة على معالجة والأزمات وإيجاد الحلول بطريقة فعالة (United Nations Development programme, 2011, P282).

2.4. المؤسسات والتنمية:

1.2.4.المقاربة النظرية للاقتصاد المؤسساتي: عملية التنمية الاقتصادية لا تمس الجانب الاقتصادي فقط بل هناك أبعاد منها الجانب المؤسساتي التي لا يجب إهمالها والاستهانة بها من أجل العمل على إحداث تغيير في الجانب التنموي المستديم،حيث أن الاقتصاد المؤسساتي قائم على عدة أسس منها ما يلي (عزي الاخضر، 2015، ص 4-5):

– تحسين الأداء الاقتصادي: من اجل تحسين الاقتصادي لابد من تحسين نوعية المؤسسات من خلال توفير نظام سياسي وسلطة قضائية تتولي تنفيذ العقود، أي لا يجب الاهتمام بالجانب الإنتاجي وإنما يجب العمل على توفير الإطار المؤسساتي (Douglass Cecil North, 2003, p p 1 - 10) .

– النظرية الكلاسيكية المحدثة: ثلاث نقاط تخص النظرية وعلى أساسها ظهر الاقتصاد المؤسساتي:

أ– أن الأسواق تعمل بشكل مثالي دون الحاجة إلى تخصيص الموارد لجعلها تؤدي أداء جيدا وتتجاهل الحكومات والمؤسسات.

ب– أما النقطة الثانية فهو أن هذه النظرية الاقتصادية جامدة تفتقد إلى الحركة، مع العلم أننا حاليا نعيش في عالم ديناميكي(متحرك) يعتمد على التغيير المستمر.

ت– دراسة الظاهر الاقتصادية له عدة احتمالات، عكس العلوم الأخرى التي تعتمد على الدقة فى دراسة الظواهر.

– التغيير المؤسساتي: إن تعديل أو العمل على تغيير العمل المؤسساتي يتطلب فهم تاريخ هذه المؤسسات ومعرفة الوضع الراهن من أجل معرفة الطريقة المتبعة خلال تلك الفترة، والمهم هنا هو الاهتمام بجانب التعليم من أجل رفع كفاءة الجانب البشري الذي له دور فى تحسين نوعية المؤسسات وتغييرها.

– **رفع الإنتاج في الدول النامية:** هناك مجموعة كبيرة من الأفراد في عدة دول محرومة من حقوقهم الأساسية، لذا وجب الاستثمار في جانب التعليم من أجل رفع مستوى الجانب البشري ورفع كفاءة المؤسسات، ومنه رفع مستوى النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي للأفراد داخل هذه الدول (Douglass Cecil North, 2003, p 10).

2.2.4.المؤسسات والأداء الاقتصادي للبلدان: تشير الأدبيات بأن المؤسسات هي السبب الرئيسي للاختلاف في الأداء الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ككل، فالمؤسسات الرسمية وغير الرسمية تؤثر على الاستثمارات فى رأس المال المادي والبشري، فهي لا تتكون من قواعد رسمية فحسب بل أيضا من المعتقدات والأعراف والتقاليد والاتفاقيات غير الرسمية، حيث أن الاقتصاد المؤسسي تجاوز مرحلة التحليل التقليدي الجزئي والكلي، وأن التشغيل الفعال للسوق يتطلب بصورة أكثر تحديد الأسعار الصحيحة

وتخصيص الموارد بطريقة صحيحة كذلك.

كما أن الاقتصاد المؤسساتي يؤكد على الدور الحاسم الذي تلعبه المؤسسات فى الأداء الاقتصادي، إذ أن الابتكار، ووفرات الحجم والتعليم أو تراكم رأس المال ليست هي أسباب النمو ولكنها تمثل النمو نفسه، وان المؤسسات السياسية والاقتصادية هي السبب الأساسي للاختلاف في التنمية الاقتصادية (Alise Vitola, Maija Senfelde, 2015 , P 272).

5. أثر الحوكمة على نوعية المؤسسات (دراسة قياسية لحالة الجزائر).

1.5. عينة البحث وطريقة اختيارها: أجريت الدراسة من خلال استخدام استبيان، إذ وزعت 45 استمارة على مجموعة من موظفي مؤسسات الدولة، وقد تم استرجاع 40 منها، حيث اعتمدنا على مقياس ألفا كرونباخ لاختبار ثبات أداة القياس التي تتمثل في إستبانة استخدمت 07 أسئلة لكل مؤشر من مؤشرات الحوكمة الستة باعتبارها متغيرات مستقلة، و07 أسئلة خاصة بنوعية المؤسسات وهى متغير تابع، وقيمة هذا المعامل قدرت بـ 0.895 وهو أكبر من 0,60 وهذا بدوره مؤشر جيد لثبات أداة القياس.

2.5. الإحصاءات الوصفية : يتم تحديد مستويات مؤشرات الحوكمة ونوعية المؤسسات كما يلي

الجدول 1: مستوى مؤشرات الحوكمة ونوعية المؤسسات

الرقم	مستوى مؤشرات الحوكمة ونوعية المؤسسات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف (%)	المستوى
1	السيطرة على الفساد	2,84	1,406	49,50	متوسط
2	مستوى فعالية الحكومة	3,42	1,244	36,37	فوق المتوسط
3	مستوى الاستقرار السياسي	3,4	1,185	34,85	متوسط
4	جودة التشريعات وتطبيقها	2,99	1,215	40,63	متوسط
5	سيادة القانون	3,46	1,326	38,32	فوق المتوسط
6	المشاركة والمساءلة	3,19	1,13	35,42	متوسط
7	نوعية المؤسسات	3,19	1,51	-	متوسط

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من أجل التعرف على مؤشر السيطرة على الفساد والمؤشرات الأخرى، تم استخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري حسب ما هو مبين فى الجدول رقم (01)، والذي حقق وسطا حسابيا قدره 2,84 فى حين الانحراف المعياري قدر بـ 1,406، ومنه فإن السيطرة على الفساد كانت متوسطة نوعا ما، لأن جواب أفراد العينة كلها كانت محايدة حول الأسئلة المطروحة في الاستبيان حول هذا المتغير، مما يوحى انه ليس هناك بوادر توحي بأن هناك سيطرة على الفساد،أما مؤشر فعالية الحكومة قد حقق وسطا حسابيا قدره 3,42 وانحراف معياري قدره 1,244، هذا مما يوحي بأن هذا المتغير حسب العينة كان فوق المتوسط من خلال الإجابة التي كانت كلها على العموم موافق، بالإضافة إلى مؤشر الاستقرار السياسي، والذي حقق وسطا حسابيا قدر بـ 3,4 وانحراف معياري 1,185 برتبة متوسط، وأي بإجابة محايد من طرف أفراد العينة، ومنه فإن الاستقرار السياسي في البلاد قد يكون محتاجا إلى بعض الإصلاحات حتى يصل إلى المستوى المطلوب، ثم مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها الذي حقق وسطا حسابيا قدر بـ 2,99 وانحراف معياري بـ 1,215 برتبة متوسط وذلك لأن اغلب إجابات العينة حول الأسئلة المطروحة في الاستبيان التي تخص هذا المحور كانت بإجابة محايد، أي أن القوانين المطبقة في البلاد تحتاج إلى إعادة النظر من اجل تحسينها حسب ما هو مطلوب، ولكن مؤشر سيادة القانون حسب العينة حقق متوسطا حسابيا قدر بـ 3,46 وانحراف معيارى كذلك قدر بـ 1,326 برتبة فوق المتوسط وذلك حسب الإجابة المقدمة من طرف أفراد العينة بموافق، وهذا ما يدل على أن هناك نوع من سيادة القانون في الجزائر، وفى الأخير مؤشر المشاركة والمساءلة الذي حقق متوسطا حسابيا قدر بـ 3,19 وانحراف معياري مقدر بـ 1,13 هذا ما يناسب مستوى متوسط حسب العينة التي كانت جل الإجابة المقدمة من طرفها بمحايد.

أما عن نوعية المؤسسات وحسب الجدول رقم (01) فقد حققت متوسطا حسابيا قدره 3,19 وانحراف معيارى مقدر بـ 1,51 والتي تتماشي مع إجابة العينة بمحايد، هذا ما يوحي بأن مؤسسات الدولة ليست ذات جودة عالية والتي من خلالها تستطيع الجزائر تحقيق تنمية اقتصادية إلى جانب مواردها المختلفة.

3.5. اختبار الفرضيات: هناك عدة معاملات يمكن الاعتماد عليها من أجل هذه الدراسة، ولكن

المعاملات المناسبة والتي يتم الاعتماد عليها تتمثل في كل من :

- معامل pearson من أجل توضيح العلاقة بين المتغيرات المستقلة منها والتابعة.
- معامل الانحدار البسيط لتوضيح علاقة التأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع.

1.3.5. الفرضيات الخاصة بعلاقة الارتباط: ينطوي هذا الجزء على قياس علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة وهذا من خلال اختبار الفرضيات الرئيسية التالية عند مستوى الدلالة (0,05).

الجدول 2: علاقة الارتباط بين مؤشرات الحوكمة ونوعية المؤسسات

الفرضيات	معامل الارتباط	قيمة (sing) الاحتمالية	فرضية العدم (H_0)	الفرضية البديلة (H_1)
علاقة بين السيطرة على الفساد ونوعية المؤسسات	-,442	,004	لا توجد علاقة ارتباط بين السيطرة على الفساد و نوعية المؤسسات	توجد علاقة ارتباط بين السيطرة على الفساد و نوعية المؤسسات
العلاقة بين فعالية الحكومة ونوعية المؤسسات	,584	,000	لا توجد علاقة ارتباط بين فعالية الحكومة و نوعية المؤسسات	توجد علاقة ارتباط بين فعالية الحكومة و نوعية المؤسسات
العلاقة بين الاستقرار السياسي ونوعية المؤسسات	,430	,006	لا توجد علاقة ارتباط بين الاستقرار السياسي و نوعية المؤسسات	توجد علاقة ارتباط بين الاستقرار السياسي ونوعية المؤسسات
العلاقة بين جودة التشريعات ونوعية المؤسسات	,804	,000	لا توجد علاقة ارتباط بين جودة التشريعات ونوعية المؤسسات	توجد علاقة ارتباط بين جودة التشريعات ونوعية المؤسسات
العلاقة بين سيادة القانون ونوعية المؤسسات	,727	,000	لا توجد علاقة ارتباط بين سيادة القانون و نوعية المؤسسات	توجد علاقة ارتباط بين سيادة القانون ونوعية المؤسسات
العلاقة بين المساءلة والمشاركة ونوعية المؤسسات	,704	,000	لا توجد علاقة ارتباط بين المساءلة والمشاركة و نوعية المؤسسات	توجد علاقة ارتباط بين المشاركة والمساءلة و نوعية المؤسسات

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول تبين أن هناك علاقة إرتباطية عكسية بين كل من الفساد ونوعية المؤسسات، حيث قدر معامل الارتباط بـ (0,442-)، مع العلم أن هذه العلاقة لها دلالة إحصائية معنوية، إذ بلغت قيمة (sig) الاحتمالية للعلاقة بين المتغيرين (0,004) وهي أقل من قيمة (α) المعنوية البالغة (0,05)، هذا ما يدل على أن القضاء على الفساد له دور إيجابي في تحسين نوعية المؤسسات، ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

- من نفس الجدول تبين لنا وجود علاقة إرتباطية طردية إيجابية قوية نوع ما بين كل من فعالية الحكومة ونوعية المؤسسات، إذ قدرت قيمة معامل الارتباط بـ (0,584) والتي لها دلالة إحصائية معنوية، بما أن قيمة (sig) الاحتمالية للعلاقة الموجودة بين المتغيرين هي (0,000) وهي أقل من قيمة (α) المعنوية البالغة (0,05)، إذ تدل هذه النتيجة على أن على أن فعالية الحكومة لها دور إيجابي فى تحديد نوعية المؤسسات، لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

- وجود علاقة إرتباطية بين كل من الإستقرار السياسي ونوعية المؤسسات بناء على معامل الارتباط الذي قدر بـ (0,430) والتي لها دلالة إحصائية معنوية، بما أن قيمة (sig) الاحتمالية للعلاقة بين المتغيرين هي (0,006) وهي أقل من قيمة (α) المعنوية البالغة (0,05)، والتي تدل على أن الإستقرار السياسي له دور إيجابي فى تحديد نوعية المؤسسات، لذا نرفض فضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

- هناك علاقة طردية إيجابية قوية بين كل من جودة التشريعات ونوعية المؤسسات، لأن معامل الارتباط قدر بـ (0,804) والتي لها دلالة إحصائية معنوية، بما أن قيمة (sig) الاحتمالية للعلاقة بين المتغيرين هي (0,000) وهي أقل من قيمة (α) المعنوية البالغة (0,05)، والتي تدل على أن جودة التشريعات لها دور فى تحديد نوعية المؤسسات لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

- إن بين كل من سيادة القانون ونوعية المؤسسات علاقة طردية إيجابية قوية، لأن معامل الارتباط قدر بـ (0,727) والتي لها دلالة إحصائية معنوية، بما أن قيمة (sig) الاحتمالية للعلاقة بين المتغيرين هي (0,000) وهي أقل من قيمة (α) المعنوية البالغة (0,05)، والتي تدل على أن سيادة القانون لها دور إيجابي فى تحديد نوعية المؤسسات، لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

- إن العلاقة الموجودة بين كل من المشاركة والمساءلة ونوعية المؤسسات هي علاقة طردية قوية وهذا التوضيح قائم على أساس أن معامل الارتباط قدر بـ (0,704) والتي لها دلالة إحصائية معنوية، بما أن قيمة (sig) الاحتمالية للعلاقة بين المتغيرين هي (0,000) وهي اقل من قيمة (α) المعنوية البالغة (0,05)، والتي تدل على أن المشاركة والمساءلة لهم دور فى تحديد نوعية المؤسسات، لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

الجدول 3: علاقة الارتباط بين الحوكمة ونوعية المؤسسات

الفرضية	معامل الارتباط	قيمة (sing) الاحتمالية	فرضية العدم (H_0)	الفرضية البديلة (H_1)
العلاقة بين الحوكمة ونوعية المؤسسات	0,735	.000	لا توجد علاقة ارتباط بين الحوكمة و نوعية المؤسسات	توجد علاقة ارتباط بين الحوكمة و نوعية المؤسسات

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS

إن لكل من الحوكمة ونوعية المؤسسات علاقة إرتباطية قوية، وهذا ناتج على أن معامل الارتباط بينهما قدر بـ (0,735) والتي لها دلالة إحصائية معنوية، بما أن قيمة (sig) الاحتمالية للعلاقة الموجودة بين المتغيرين هي(0.000) وهي أقل من قيمة (α) المعنوية البالغة (0,05)، والتى تدل على أن الحوكمة لها دور كبير فى تحديد نوعية المؤسسات، لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

2.3.5. الفرضيات الخاصة بالتأثير: في هذا الجزء سنقوم باختبار فرضيات التأثير بين مؤشرات الحوكمة(المتغيرات المستقلة) ونوعية المؤسسات (المتغير التابع) عينة الدراسة، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 4: علاقة التأثير بين الحوكمة مؤشراتها ونوعية المؤسسات.

الفرضيات	معامل الانحدار	معامل التحديد	β_i	قيمة (sing) الاحتمالية	فرضية العدم(H_0)	الفرضية البديلة (H_1)
اثر السيطرة على الفساد	-0.37	196.	4.253	0,004	لا يوجد تأثير للسيطرة على	يوجد تأثير للسيطرة على الفساد على

على نوعية المؤسسات					الفساد على نوعية المؤسسات	نوعية المؤسسات
أثر فعالية الحكومة على نوعية المؤسسات	0.769	34.2	0.561	0,000	لا يوجد تأثير لفعالية الحكومة على نوعية المؤسسات	يوجد تأثير لفعالية الحكومة على نوعية المؤسسات
أثر الاستقرار السياسي	0.645	18.5	0.997	0,006	لا يوجد تأثير للاستقرار السياسي على نوعية المؤسسات	يوجد تأثير للاستقرار السياسي على نوعية المؤسسات
أثر جودة التشريعات على نوعية المؤسسات	0.794	64.6	0.816	0,000	لا يوجد تأثير لجودة التشريعات على نوعية المؤسسات	يوجد تأثير لجودة التشريعات على نوعية المؤسسات
أثر سيادة القانون على نوعية المؤسسات	0.563	52.9	1.239	0,000	لا يوجد تأثير للمشاركة والمساءلة على نوعية المؤسسات	يوجد تأثير للمشاركة والمساءلة على نوعية المؤسسات
أثر المشاركة والمساءلة على نوعية المؤسسات	0.939	49.5	0.193	0,000	لا يوجد تأثير للحوكمة على نوعية المؤسسات	يوجد تأثير للحوكمة على نوعية المؤسسات

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

- من خلال الجدول فإن قيمة (sig) الاحتمالية للمتغير المستقل الأول السيطرة على الفساد بلغت (0,004) وهي أقل من قيمة (α) المعنوية مع معامل الانحدار المقدر بـ (0,37–) والتي تعزز قيمة

معامل التحديد بنسبة (17,1%) فضلا عن ذلك بلغت قيمة (F) المحسوبة (9,248) وهي أعلى من الجدولية، هذا مما يعنى أن منحنى الانحدار جيد لوصف العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع، وبالتالي ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة.

- من خلال قيمة (sig) الاحتمالية للمتغير المستقل الثاني فعالية الحكومة التي بلغت (0,000) وهي أقل من قيمة (α) المعنوية مع معامل الانحدار المقدر بـ (0,769) والتي تعزز قيمة معامل التحديد بنسبة (34,2%) فضلا عن ذلك بلغت قيمة (F) المحسوبة (19,717) وهي أعلى من الجدولية، وبالتالي فإن منحنى الانحدار جيد لوصف العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع، وعلى هذا الأساس ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة.
- من خلال قيمة (sig) الاحتمالية الواضحة من خلال الجدول رقم (03) للمتغير المستقل الثالث الاستقرار السياسي التي بلغت (0,006) وهي أقل من قيمة (α) المعنوية مع معامل الانحدار المقدر بـ(0,645) والتي تعزز قيمة معامل التحديد بنسبة (18,5%) فضلا عن ذلك بلغت قيمة (F) المحسوبة (8,599) وهي أعلى من الجدولية، وبالتالي فإن منحنى الانحدار جيد لوصف العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع، وعليه ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة.
- قيمة (sig) الاحتمالية للمتغير المستقل الرابع جودة التشريعات بلغت (0,000) وهي أقل من قيمة (α) المعنوية مع معامل الانحدار المقدر بـ (0,794) والتي تعزز قيمة معامل التحديد بنسبة (64,6%) فضلا عن ذلك بلغت قيمة (F) المحسوبة (69,245) وهي أعلى من الجدولية، هذا مما يعنى أن منحنى الانحدار جيد لوصف العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع، وبالتالي ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة.
- قيمة (sig) الاحتمالية للمتغير المستقل الخامس سيادة القانون بلغت (0,000) وهي أقل من قيمة (α) المعنوية مع معامل الانحدار المقدر بـ (0,563) والتي تعزز قيمة معامل التحديد بنسبة (52,9%) فضلا عن ذلك بلغت قيمة (F) المحسوبة (42,622) وهي أعلى من الجدولية، هذا مما

يعنى أن منحنى الانحدار جيد لوصف العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع، وبالتالي ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة.

- قيمة (sig) الاحتمالية للمتغير المستقل السادس المشاركة والمساءلة بلغت (0,000) وهي أقل من قيمة (α) المعنوية مع معامل الانحدار المقدر بـ (0,939) والتي تعزز قيمة معامل التحديد بنسبة (49,5%) فضلا عن ذلك بلغت قيمة (F) المحسوبة (37,294) وهي أعلى من الجدولية، هذا مما يعنى أن منحنى الانحدار جيد لوصف العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع، وبالتالي ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة.

الجدول 4: أثر الحوكمة على نوعية المؤسسات

الفرضية	معامل الانحدار	معامل التحديد	β_i	قيمة (sig) الاحتمالية	فرضية العدم(H_0)	الفرضية البديلة(H_1)
اثر الحوكمة على نوعية المؤسسات	0217.	%54	1-003.	000,	لا يوجد تأثير للحوكمة على نوعية المؤسسات	يوجد تأثير للحوكمة على نوعية المؤسسات

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يتضح من خلال الجدول رقم (04) أن النتائج المتحصل تدل على أن هناك تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للحوكمة على نوعية المؤسسات، ومنه فإنه إذا كانت هناك حوكمة تكون هناك مؤسسات ذات جودة والتي يكون لها دور كبير في عملية التنمية الاقتصادية للبلاد، ومن خلال معـــــــــادلة الانحدار $Y= -1+0.22$ فإن التغير في x بدرجة 1% يعنى أن y تتغير بنسبة 22% والخاصة بالمؤسسات، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

الخـاتمة:

إن الحوكمة بمختلف مؤشراتها العالمية الستة المعروفة (السيطرة على الفساد، فعالية الحكومة، جودة التشريعات، سيادة القانون، الاستقرار السياسي، المشاركة والمساءلة)، لها أثر كبير على نوعية المؤسسات مهما كان نوعها،نشاطها وحجمها من أجل تحسين الوضع الاقتصادي وتحقيق ما يسمى بالتنمية الاقتصادية، وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها أن المؤسسات الفعالة ذات الجودة العالية لا يمكن الوصول إليها إلا من خلال الحوكمة.

ومن خلال اختبار الفرضيات محل الدراسة تبين لنا أن هناك علاقة طردية موجبة وتأثير معنوي للحوكمة على نوعية المؤسسات وأنه كلما اتجهت المؤسسة نحو تطبيق الحوكمة كلما كان هناك مؤسسات جيدة وفعالة وكان لها أثر على التنمية الإقتصادية والعكس صحيح.

المراجـــع:

الأخضر عزي.(2015). الحكم الراشد وإشكالية التنمية مقاربة مؤسساتية (الاشارة إلى حالة الجزائر).أطروحة دكتوراه ،جامعة أبى بكر بلقايد.تلمسان، الجزائر.

إمانويل مارتان. (2016). الإقتصاد المؤسساتي الجديد،رونالد كوس 1910(2013 -). المركز العلمي العربي للابحاث والدراسات الإنسانية.

بتول محمد نوري، علي خلف الله.(2011). حوكمات الشركات ودورها فى تخفيض مشاكل نظرية الوكالة. الملتقى الدولي حول الابداع والتغيير التنظيمي فى المنظمات الحديثة. كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة سعد دحلب.البليدة، الجزائر.

بسام عبد الله البسام.(2014). الحوكمة الرشيدة :المملكة العربية السعودية حالة دراسية. مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد68. 168-200.

ريتشيل بلاكمان.(2010)، حوكمة المؤسسات(ترجمة وجدي وهبة).مؤسسة تيرفند للتنمية.روتس 10 .(تاريخ النشر الأصلي2006).

شقبقب عيسى، عدلي إبراهيم. (2016). الحوكمة والنمو الإقتصادي، محاولة لنمذجة العلاقة بالتطبيق على حالة الجزائر. مجلة البحوث الإقتصادية والمالية.اطلع عليه من خلال الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/4734

عبد الفتاح بوخمخم. (2012). نظرية الفكر الاداري تطور وتباين أم تنوع وتكامل. المؤتمر العلمي الدولي : عولمة الادارة فى عصر المعرفة.جامعة الجنان طرابلس. لبنان.

على عبد القادر علي. (2007). نوعية المؤسسات والاداء التنموي.العدد60.جسر التنمية. المعهد العربي للتخطيط والإحصاء.الكويت.

كيفين بروان سارة ريبوتشي.(2009).دليل المستخدمين لقياس أداء الادارة العامة.الطبعة الاولى .مركز أسلو للحكم، فريق الحكم الديمقراطي مكتب السياسات الإنمائية.الأمم المتحدة .

المركز اليمنى لقياس الرأي العام.(2005).سيادة القانون.سلسلة أدلة الدولة المدنية الديمقراطية، اطلع عليه من خلال الموقع: www.csfyemen.org

يحياوي إلهام، بوحديد ليلى.(2014).الحوكمة ودورها فى تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية حالة المؤسسة الجزائرية الجديدة للتعليب (NCA) بالرويبة.مجلة أداء المؤسسة الجزائرية، العدد 05. 59-69.

Alise.V, Maija .S .(2015) .The role of institutions in economic performance, Business: Theory and Practice. 16(3) 271-279.DOI : https://www.researchgate.net/profile/Alise_Vitola/publication/283852708_The_role_of_institutions_in_economic_performance/links/56e70b6608ae438aab87ed1b/The-role-of-institutions-in-economic-performance.pdf

Douglass C.North .(2003) . Les fondements de la nouvelle economie institutionnelle. CIPE.USA. Repéré à http://www.developmentinstitute.org/wpcontent/uploads/2015/05/north_script_fr.pdf

Organisation de coopération et de développement économiques(OCDE). Perspective economique en african . Repéré à www.africaneconomicoutlook.org.

United Nations Development programme(UNDP) .(2011),Gouvernance Principales Institutional Capacity and Quality , Bureau for Development Policy . New York, USA270.-292 .

Yap Kioe. S,2009 , What is Good Gouvernance, United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific. Bangkok, Thailand. Repéré à : https://www.unescap.org/sites/default/files/good-governance.pdf.